مجموعة أبحاث الاقتصاد والتسويق (MERG)

العلاقة الاقتصادية بين مجلس التعاون والاتحاد المغاربي في سبيل تحقيق التكامل الاقتصادي

الفرص والتحديات

أ.د. حبيب الله بن محمد التركستاني

4/12/2017

مستخلص

العلاقة الاقتصادية بين مجلس التعاون والاتحاد المغاربي في سبيل تحقيق التكامل الاقتصادي الفرص والتحديات

البروفيسور : حبيب الله محمد رحيم التركستاني

proff.drhabiballah@gmail.com

أظهر التقرير الاقتصادي الذي أعدته الأمانة العامة لاتحاد غرف مجلس التعاون الخليجي أن حجم التجارة العربية البينية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودول الاتحاد المغاربي لم يتجاوز (10%) من إجمالي حجم التجارة البينية مع الدول الخارجية.

ويأتي هذا التراجع في ظل وجود العديد من الاتفاقيات بين الدول العربية والخليجية وتحديداً بين دول المشرق والمغرب والتي تمت لزيادة التجارة ، ومع ذلك لا تزال التجارة البينية دون المستوي المطلوب بين الجانبين حيث تعاني تراجعاً كبيراً ولا تتماشي مع التطلعات في كلا الجانبين.

وتهدف هذه الدراسة الي تقييم العلاقة التجارية والاقتصادية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبين دول الاتحاد المغاربي وذلك بهدف التعرف على ماهية التحديات التي تواجه تلك الدول في سبيل تطوير وتنمية التجارة البينية والوصول الى أفضل السبل الممكنة لتحقيق التكامل الاقتصادية بين الدول الخليجية ودول الاتحاد المغاربي.

واعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي القائم علي أساس تقييم المعلومات التي يتم الحصول عليها من الدراسة والتي تعكس واقع العلاقة الاقتصادية بين دول المشرق والمغرب وتقديم التوصيات اللازمة التي تساهم في تعزيز العلاقة الاقتصادية بين الجانبين. وتوصلت الدراسة الى أن هناك تراجعا كبيراً في التجارة البينية بين الجانبين الخليجي والمغاربي خلال الخمس سنوات الأخيرة (2012-2016)، حيث تراجعت الصادرات والواردات وبنسبة (32%)، وعلى ضوء ذلك تقدمت الدراسة ببعض التوصيات التي يمكن أن تحقق التكامل الاقتصادي بين الجانبين والتي من ضمنها ضرورة ازالة العقبات الاقتصادية لتسهيل انتقال السلع والخدمات في الأسواق العربية.

Key Words

دول الاتحاد المغاربي: تونس، المغرب، موريتانيا، ليبيا، الجزائر، دول مجلس التعاون : الأمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، مملكة البحرين، سلطنة عمان، دولة قطر، دولة الكويت.

مقدمة

يظل هدف الوحدة والاندماج التكامل والتعاون بين الدول العربية والإسلامية أملاً يراود الشعوب الإسلامية من المحيط إلى الخليج. وهناك الكثير من الجهود العربية التي بذلت لزيادة التعاون بين الدول العربية من خلال التركيز على زيادة النمو التجاري وتبادل السلع والخدمات إلا أنها واجهت منذ تلك الفترة العديد من التحديات السياسية والاقتصادية. وعلى الرغم من تلك التحديات الاقتصادية والسياسية التي اعترضت تحقيق التعاون والتكامل الاقتصادي المأمول استطاعت بعض الدول من تحقيق بعضاً من تلك الآمال العربية في مجال التعاون الاقتصادي حيث نشأت بعض التكتلات الإقليمية، وعلى سبيل المثال اتخذت الدول العربية العديد من الاجراءات دعما لحركة التجارة البينية مثل اتفاقية إقامة منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى (جافتا)، وهي حلف اقتصادي بين الدول العربية للتكامل الاقتصادي والتبادل التجاري منخفض الرسوم الجمركية، ودخلت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ في يناير من عام (2005). تم التوقيع على انشائها بعد الموافقة على الاتفاقية برعاية الجامعة العربية في القمة العربية في عمان عام (1997)، من قبل (17) دولة لإنشاء سوق عربية مشتركة لتواجه التكتلات العالمية. كان الاتفاق على تخفيض الرسوم على المنتجات ذات المنشأ العربي وإنشاء منطقة تجارة حرة عربية للاستيراد والتصدير، الشكل رقم (1).

كما التوصل الى إقامة منطقة التبادل التجاري الحر بين الدول العربية المتوسطية والمعروفة باسم اتفاقية (أغادير) والتي تم التوقيع عليها بالرباط في عام (2004) تنفيذاً لإعلان أغادير الذي وقعه كلا من الأردن ومصر وتونس والمغرب في عام (2001)، وجميع تلك الاجراءات كان بهدف الوصول الى اقامة سوق عربية مشتركة، وهذا يؤكد أن أول السبل لتحسين حركة التبادل التجارى بين دول الوطن العربى هو أن يتم القضاء على المعوقات البيروقراطية والتعقيدات الجمركية والضريبية التى تبالغ فيها بعض الدول العربية، ثم العمل على تفعيل اتفاقيات التبادل التجارى ذات الرسوم الجمركية المنخفضة، والسعى إلى التنوع فى المنتجات التى تحظى بقبول المستهلك العربى، وتحسين وتطوير وسائل النقل الجوي والبرى والبحرى والسكك الحديد وذلك بين الأقطار العربية لتسهيل حركة السلع والخدمات وزيادة التبادل التجارى.

الشكل رقم (1)

منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى (جافتا)

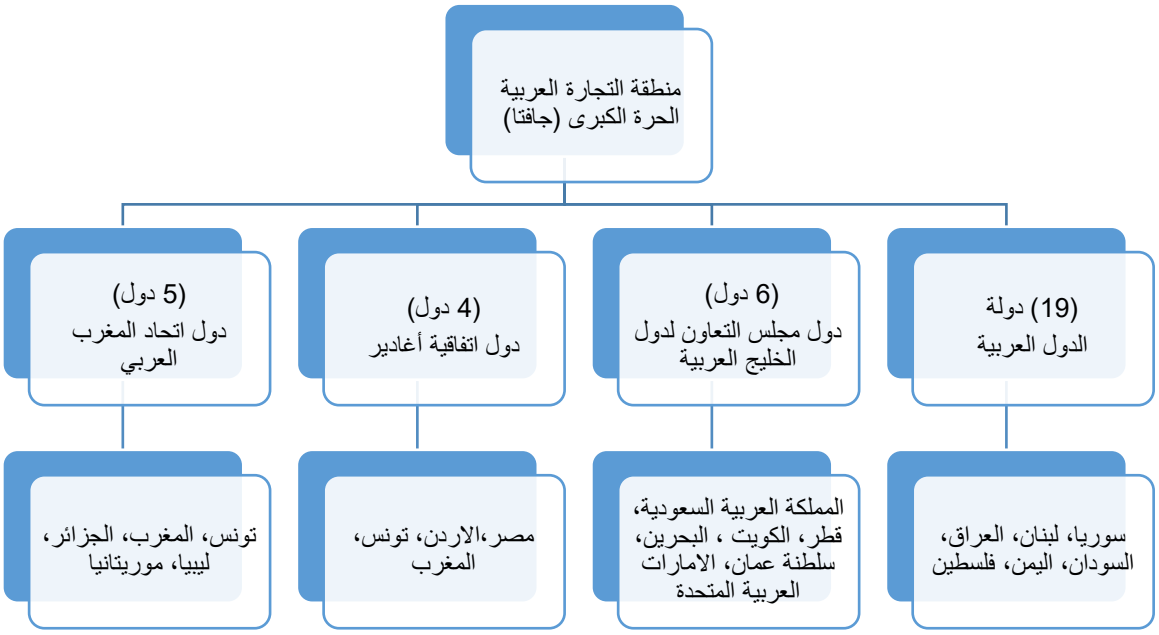

مشكلة البحث

من المعروف أن الطريق الى التكامل الاقتصادي يتطلب المرور بعدة مراحل منها المنطقة الحرة والسوق المشتركة وكان من المخطط قيام الدول العربية بالعمل نحو تحقيق المنطقة الحرة إلا أنها لم تتمكن من تحقيق ذلك ومن أهم الأسباب التي انعكست سلباً على زيادة الدقة على النمو في التجارة والتبادل التجاري بين الدول العربية. ويعود السبب في عدم قيام مشروع منطقة التجارة الحرة غياب الشفافية والمعلومات حول التعامل أو التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، خاصة فيما يخص الإفصاح عن كافة الإجراءات الإدارية والسياسات الاقتصادية المختلفة التي تشكل عنصرا أساسيا في عملية التبادل التجارى، بالإضافة الى التمييز في المعاملة الضريبية والتي حدثت فى صورة فرض ضريبة على السلع المستوردة تختلف نسبتها عن النسب المفروضة على المنتج المحلي مثل ضرائب المبيعات، وضريبة الاستهلاك، وضريبة الإنتاج وضريبة القيمة المضافة. كما أن القيود غير الجمركية كانت وما زالت تشكل عائقاً أمام تدفق السلع والخدمات بين الدول العربية وشكلت صعوبات أمام المستثمرين.

وفي الواقع فإنه رغم تخفيض التعرفه الجمركية إلى الصفر لم تحقق زيادة في التدفقات التجارية نظرا لعدم التزام الدول بإزالة كافة القيود الإدارية والنقدية والكمية بجانب تحرير السلع العربية من الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل يضاف إلى ذلك منع استيراد سلع معينة بحجة حماية السلعة الوطنية دون الحصول على استثناء. يضاف إلى ذلك ضعف المقومات والبنية الأساسية في الدول العربية والتى شكلت عائقا أيضا أمام حركة التجارة ويأتى فى مقدمتها وسائل النقل البري والبحري حيث أنها ليست على المستوى المطلوب وفى بعض الأحيان تكاد تكون منعدمة بين المشرق والمغرب مما يجعل التجارة بين الدول المشرقية والمغاربية في الوطن العربي تكاد تكون شبه منعدمة وفى أفضل الأحوال متدنية إلى أقصى درجة وهذا ما يفسر أيضا اعتماد التبادل التجاري العربي على الدول المتقاربة جغرافيا والتى تسهل منها وإليها حركة النقل. كما لا يمكن اغفال جانب الصناعة والإنتاج الصناعي في الوطن العربي والذي يمثل فيه المنتجات الصناعية رقما مهما ومعتبرا فى حركة التجارة حيث نلاحظ أن الصناعة العربية ما زالت ضعيفة مقارنة مع باقي دول العالم، ومازالت أغلب الدول العربية تحصل على المنتجات الصناعية من الدول المتقدمة حتى هذا الوقت.

وإضافة الى ما سبق فهناك مشكلة تشابه صادرات الدول العربية من المنتجات فهي في الغالب مواد أولية كالنفط والحديد والالومنيوم ، وهي منتجات يتعذر زيادة صادراتها إلى الدول العربية الأخرى، حيث لدى الدول العربية اكتفاء محلى من تلك السلع وهو ما يفسر جانب هام من اسباب ضعف نسبة التجارة البينية العربية.

أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة في الوقت الذي تشهد فيه الاقتصاديات العالمية العديد من التحديات المتمثلة في ارتفاع نسبة التضخم وانخفاض الناتج المحلي في بعض الدول العربية والانكماش الاقتصادي في دول اخري. والدول العربية والإسلامية ليست بعيدة عن تلك المشاكل الاقتصادية لذلك يتحتم عليها التوقف في سبيل تقييم الواقع الاقتصادي العربي والمغاربي والخليجي تحديداً وتسخير جميع الامكانات نحو الاستفادة من المقومات الطبيعية والاقتصادية والبشرية التي تملكها تلك الدول وفتح اسواقها المحلية للمنتجات العربية وتوظيف تلك المقومات في سبيل الوصول الى تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية في المشرق والمغرب.

اهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسه الى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية تمثلت في التالي:

١- تقييم حجم التبادل التجاري بين دول المغرب العربي ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

٢- تحديد اهم التحديات التي تواجه نمو التجارة البينية بين القطرين الخليجي والمغاربي

٣- تقديم المقترحات الممكنة لزيادة العمل نحو تحقيق التكامل الاقتصادي من خلال زيادة نمو التجارة البينية

منهج الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والقائم على أساس تقييم المعلومات الخاصة بالتجارة البينية بين دول المغرب العربي وبين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال عدة سنوات، وقامت بمحاولة تحليل العوامل التي واجهت كل مرحلة من تلك المراحل وساهمت في تشكيل البنية الاقتصادية للدول المشاركة في الدراسة وذلك للتعرف على التحديات التى واجهت تلك الدول وحالت دون تحقيق أهدافها التجارية والوصول الى التكامل الاقتصادي.

خلفية نظرية

يعتبر التبادل التجاري بين الدول احد مكونات التكامل الاقتصادي ويساهم التبادل التجاري في تعزيز البنية الاقتصادية بين الدول خاصة اذا كانت المنتجات من الصناعات المحلية لكل دوله، وتساهم التجارة البينية بين الدول في توسيع نطاق الاسواق المحلية لكي تشمل أسواق الدول الآخري وبذلك تتمكن من الوصول الى الميزة النسبية التي تملكها كل دوله من الدول المتعاونة في مجال التجارة البينية.

وتسعى الدول ان تكون في مستوى افضل من حيث حجم التجارة البينية بحيث يكون الميزان التجاري في صالحها وتستقر الأمور حينما تصل الى مستوى التوازن بين الدول. والتجارة البينية بين الدول ليس هدفا في حد ذاته بل هو وسيلة للوصول الى تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول وبعضها البعض وخاصة دول المشرق والمغرب. ويعتبر وجود منطقة تجارة حرة بين الدول العربية من أهم المرتكزات الأساسية التي يتطلبها النمو في التجارة البينية بين الدول.

منطقة التجارة الحرة

هو نوع من التكتل التجاري بين دولتين أو أكثر بين مجموعة محددة من البلدان التي وافقت على إلغاء التعريفات الجمركية والحصص والتفضيلات على معظم، إن لم يكن كل السلع والخدمات المتداولة بينهما ويمكن اعتباره المرحلة الثانية من التكامل الاقتصادي. والهدف من وجود منطقة التجارة الحرة هو للحد من الحواجز التي تعترض التبادل التجاري بين الدول بحيث يمكن أن ينمو التبادل البيني نتيجة التخصص وتقسيم العمل، والأهم من ذلك عبر الميزة النسبية وبالتالي سيكون هناك زيادة في الدخل والثروة ورفع معدلات النمو الاقتصادي. ومن أبرز الصور لمنطقة التجارة الحرة في العالم:

– اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا وتعرف باتفاقية (النافتا)، وهي بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك.

– منظمة اسيان بين دول جنوب شرق آسيا المعروف اختصارا باسم (Asan) آسيان اختصاراً لجملة The Association of Southeast Asian Nations وهي منظمة اقتصادية تضم 10 دول في جنوب شرق آسيا.

– الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة بالإنجليزية وتمسى بالعربية (الافتا) European Free Trade Association) وبالإنجليزية (EFTA) بين آيسلندا وليختنشتاين والنرويج وسويسرا.

خصائص الدول المغاربية

يتكون الاتحاد المغاربي من خمس دول هي:(ليبيا، وتونس، والجزائر، والمغرب، وموريتانيا) بينما تتكون دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من ستة دول هي (الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة البحرين ودولة قطر وسلطنة عمان)، والجدول رقم (1) يوضح مجموع سكان دول المجلس والاتحاد المغاربي حيث يصل الى حوالى (148) مليون مجتمعين وبذلك يشكلون سوقا عربيا كبيرا ضمن سكان العالم العربي، ويمكن تلخيص أبرز المقومات الاقتصادية لدول المشرق والمغرب العربي في النقاط التالية:

– وجود سوق بحجم كبير ومشترك

– توافر العمالة والعمالة الشابة من الاعمار يمثل نسبة عالية من عدد السكان من ٢٥–٣٥

– تقاربُ الطموحات وانسجام الدوافع الحضارية وتقارب الأذواق الثقافية

– وجود كميات كبيرة من الموارد الطبيعية الأساسية حيث يملك المغرب العربي أكبر احتياطي عالمي من الفوسفات، وتملك الجزائر وليبيا كميات كبيرة من البترول والغاز الطبيعية، وتملك موريتانيا احتياطي مهم من الحديد وثروة سمكية.

– وجود أكبر احتياطي عالمي من النفط والغاز في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ولا شك أن هذه المقومات الاقتصادي بين الجانبين الخليجي والمغاربي تعتبر جميعها عوامل محفزة وداعية إلى ازدهار وتكثيف التجارة البينية بين تلك الدول.

جدول (1)

حجم السوق العربي في دول الاتحاد المغاربي ومجلس التعاون الخليجي

البلد	حجم السكان (مليون نسمة)	البلد	حجم السكان (مليون نسمة)
تونس	11.118	دولة الامارات العربية المتحدة	08.933
المغرب	33.680	دولة الكويت	04.183
الجزائر	40.400	دولة قطر	02.599
ليبيا	06.278	المملكة العربية السعودية	30.770
موريتانيا	03.632	مملكة البحرين	01.781
		سلطنة عمان	04.443
المجموع	95.108	المجموع	52.709

حجم التجارة البينية بين دول المغرب العربي

يعكس تدني نسبة التبادل التجاري بين دول اتحاد المغرب العربي الخمسة ضعف الجهود في سبيل تنمية وتطوير حجم التجارة البينية بين الدول العربية من ناحية وبين دول المغرب العربي من ناحية أخرى. ويؤكد هذا الأمر ضعف الأرقام الخاصة بحجم المبادلات التجارية المغاربية البينية حيث لم يتجاوز نسبة 3% من النمو خلال السنوات (2006 – 2009) حيث انتقل من حوالي (2.4) مليار دولار إلى (4.5) مليار دولار فقط كما جاء في التقرير الاقتصادي العربي الموحد لدول الإتحاد وهي نفس النسب التي عكستها تقارير البنك الدولي. وبمقارنة هذا الأمر بحجم التجارة البينية في التكتلات الإقليمية المشابهة، نجد أنها وصلت بين دول جنوب شرق آسيا(21%)، وبين دول أمريكا الجنوبية الى(14.8%)، في حين تصل مبادلات بلدان الاتحاد مع أوروبا حوالي (66%) من الحجم الإجمالي للمبادلات التجارية لبلدان المنطقة.

كما اتسمت المبادلات بين دول المغرب العربي بمحدودية التنوع وتشابه المنتجات حيث شكل قطاع المواد الكيماوية والبلاستيكية حوالي(61%) من المبادلات التجارية المغاربية فيما شكل قطاع الصناعات الميكانيكية والمعدنية والكهربائية نسبة(14%). والجدير بالذكر أن دول المغرب قامت بالتوقيع على أكثر من (40) اتفاقية يستفيد بعضها من الاتفاقيات السابقة مثل اتفاقية التعرفة التجارية واتفاقية التبادل الحر ولكنها وحسب الدراسة كانت غير فاعلة. وقامت دول المغرب بمحاولة إكمال البروتوكولات الملحقة باتفاقية منطقة التبادل الحر المغاربية التي وقع وزراء الخارجية عليها في يونيو (2010) بطرابلس، وتم في يناير عام (2013) وضع الصيغة النهائية لمشروع البروتوكول الخاص بالتقييم الجمركي بين دول اتحاد المغرب العربي الملحق

بها. وبالرغم من ذلك مازال إجمالي واردات كل من المغرب وموريتانيا وتونس والجزائر من المواد الغذائية يصل إلى حوالي 5 بليون دولار، بينما تصل الصادرات من المغرب وتونس حوالي 2.5 بليون دولار. ومعظم هذه التبادلات تمت مع الدول غير العربية حيث تقوم ليبيا باستيراد ما يزيد على البليون دولار من الحبوب والأغذية في الوقت الذي توجد فرصة تصدير المغرب وتونس هذه المواد الى ليبيا وهكذا بالنسبة للمنتجات الأخرى.

وأما البيانات الأخيرة للتجارة البينية بين دول المغرب العربي فقد أوضحت البيانات المجمعة عن تطور التجارة البينية للتجمعات العربية كما في الجدول (2)، أن الصادرات البينية لاتحاد الدول المغرب العربي انخفضت بنسبة وصلت الى(30%) عام (2015). كما سجلت الصادرات البينية لمجلس التعاون لدول الخليج تراجعاً بلغت نسبته (3.4) بالمائة وتراجعت نسبة صادرات كل من دول مجلس التعاون ودول الاتحاد المغاربي ودول اتفاقية أغادير في حين ارتفعت حصة الصادرات البينية في الصادرات الاجمالية لدول منطقة التجارة الحرة العربية خلال العام نفسه.

جدول (2)

النسبة المئوية لهيكل التجارة البينية السلعية للتجمعات العربية متوسط الفترة (2012-2015)

السلع	منطقة التجارة العربية الحرة	مجلس التعاون لدول الخليج العربية	اتحاد دول المغرب العربي	دول اتفاقية أغادير
الحيوانات الحية ومنتجاتها	3.5	5.7	1.1	5.8
منتجات الخضروات	3.0	1.5	1.9	8.7
الدهون والزيوت الحيوانية والنباتية	1.0	0.8	0.7	2.0
منتجات الأغذية والمشروبات والتبغ	4.7	2.5	4.3	8.3
المعادن ومنتجاتها	20.3	19.3	32.6	6.1
منتجات الصناعات الكيماوية	5.1	8.2	4.8	8.5
البلاستيك والمطاب ومصنوعاتها	5.9	5.6	6.4	7.1
الجلود الخام ومنتجاته	0.1	0.1	0.1	0.1
الخشب والفلين ومصنوعاتها	0.3	0.2	0.1	0.3
الورق ومنتجاته	4.9	1.2	2.2	2.7
المنسوجات ومصنوعاتها	3.2	0.9	1.2	1.9
الاسمنت ومنتجاتها	3.6	3.7	1.2	4.7
الأحجار الكريمة	2.3	3.5	0.8	1.7
الآلات والأجهزة الالكترونية	5.2	3.5	3.7	7.4
السيارات ووسائل النقل	3.3	6.4	1.7	2.3
أجهزة البصريات	0.2	0.3	0.4	0.2
المصنوعات الأخري	1.2	0.7	0.8	1.7

المصدر:التقرير العربي الموحد، 2015 ، ص 342.

حجم التجارة البينية بين دول المغرب العربي ودول مجلس التعاون

يوضح اجمالي التجارة البينية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول المغاربية الخمسة، حيث اشارت الأرقام الى انخفاض التجارة البينية بين الكتلتين الخليجية والمغاربية حيث هناك تراجع في الصادرات والواردات خلال السنوات الخمس مكان الدراسة حسب الجدول والشكل رقم (3).

جدول (3)

التجارة البينية بين الدول المغاربية وبين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (مليون دولار)

	2016	2015	2014	2013	2012
الجزائر	-1123.34	-1131.98	-1069.25	-1554.85	-861.96
ليبيا	-67.76	-85.51	-117.13	-138.47	-42.45
موريتانيا	-475.04	-476.19	-624.74	-713.94	-635.04
المغرب	-1441.48	-1499.08	-2958.51	-3149.00	-3176.50
تونس	-282.07	-298.33	-336.24	-316.65	-285.53
اجمالي الواردات	-3389.69	-3491.09	-5105.88	-5872.92	-5001.48
Source: IMF Direction of Trade Statistics Online Database					

والجدول رقم (4) يوضح حجم الصادرات المغاربية الى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال خمس سنوات ومن أهم المؤشرات التراجع في حجم الصادرات خلال السنوات الخمس الى حوالي (50%)، الأمر الذي يدفع الى دراسة الأسباب التي أدت الى هذا التراجع.

جدول (4)

صادرات الدول المغربية الى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (مليون دولار)

	2016	2015	2014	2013	2012
الجزائر	13.00	15.52	12.53	66.59	29.47
ليبيا	18.53	29.06	53.06	108.51	155.48
موريتانيا	40.08	40.48	60.55	61.84	73.46
المغرب	101.46	192.07	206.37	137.09	167.59
تونس	103.87	110.05	147.58	122.10	118.33
اجمالي الصادرات	276.95	387.17	480.10	496.13	544.34

Source: IMF Direction of Trade Statistics Online Database

الشكل (2) **صادرات الدول المغاربية الى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (مليون دولار)**

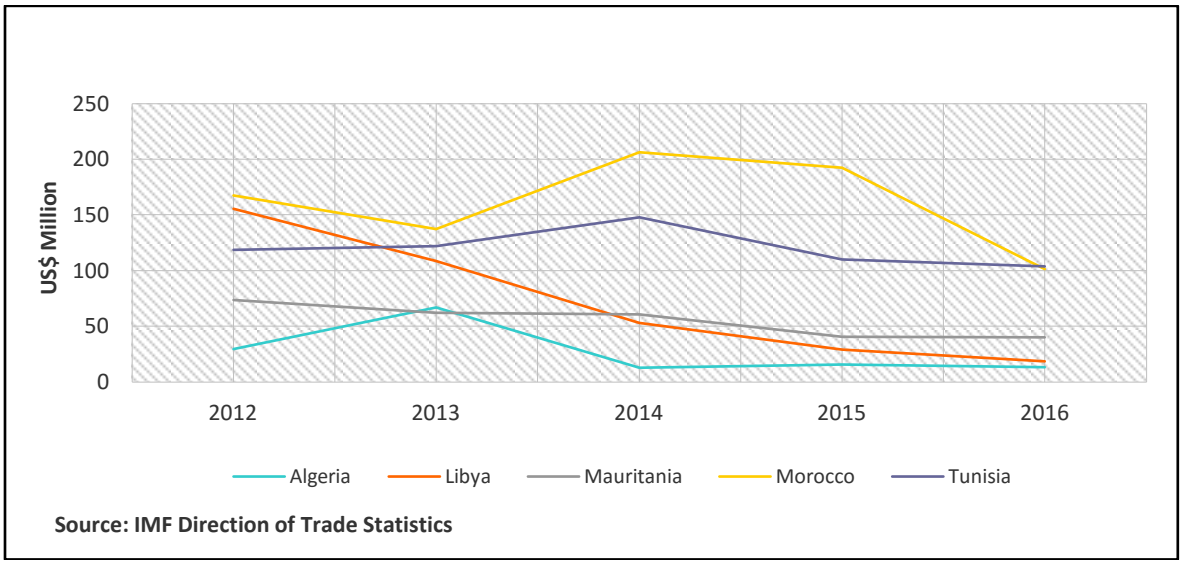

والجدول (5) يوضح حجم الواردات من الدول الخليجية الى الدول المغاربية خلال خمس سنوات (2012-2016)، وتشير الأرقام الى هناك تراجع في الواردات في السنتين مابين (2012 وعام 2016)، كما هو في الجدول.

جدول (5)

واردات الدول المغاربية من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (مليون دولار)

	2016	2015	2014	2013	2012
الجزائر	1136.34	1147.50	1081.78	1621.44	891.43
ليبيا	86.29	114.57	170.19	246.99	197.93
موريتانيا	515.12	516.66	685.29	775.78	708.51
المغرب	1542.95	1691.14	3164.88	3286.09	3344.09
تونس	385.94	408.38	483.83	438.75	403.86
اجمالي الواردات	3666.64	3878.27	5585.97	6369.05	5545.82

Source: IMF Direction of Trade Statistics Online Database

الشكل (3) واردات **الدول المغاربية من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (مليون دولار)**

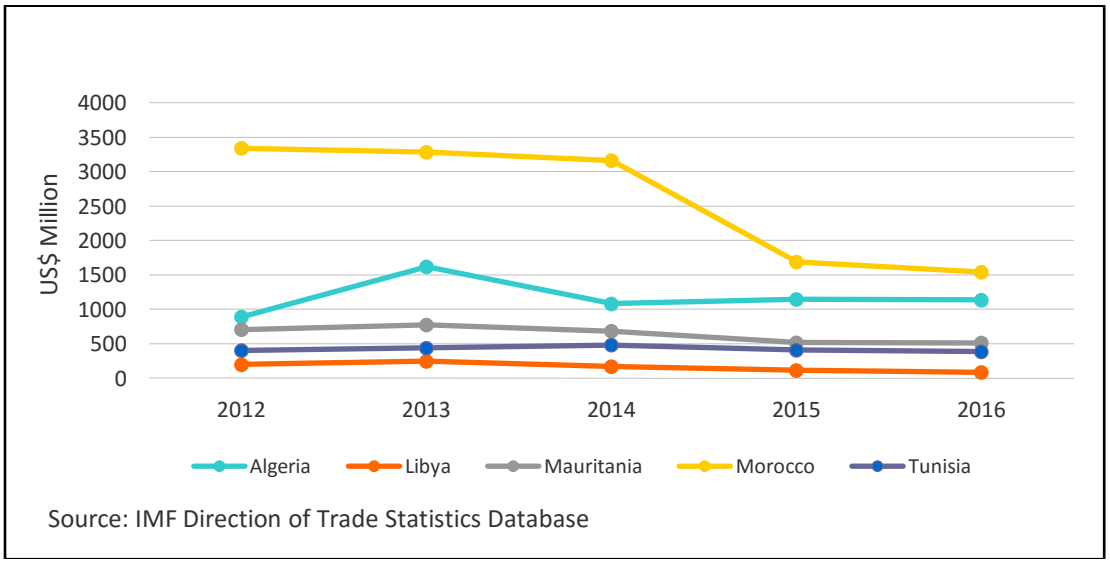

النتائج

أوضحت الدراسة أن هناك ضعف في التجارة البينية بين دول اتحاد الدول المغاربية مع وجود الكثير من الفرص الاقتصادية التي يمكن الاستفادة منها في سبيل دعم الاقتصاد المحلي والاقليمي وكذلك اقتصاديات الدول الأخرى المجاورة. ويؤكد حقيقة هذا الأمر واقع الحال والعلاقات الاقتصادية بين الدول حيث بات من الواضح أن وجود الدولة القطرية بحدودها ومفهومها التقليدي لم يعد له ما يبرره في المجال الاقتصادي كما كان الأمر في فترة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، حيث كانت هذه الدول حديثة عهد بالاستقلال. وهذا ما يحتم على الدول العربية والإسلامية ودول الاتحاد المغاربي تحديداً الإسراع في مشروع الوحدة والاندماج خاصة على الصعيد الاقتصادي والتبادل التجاري الذي هو مدخل أي تعاون اقتصادي.

ويشكل قيام تكتل مشرقي ومغاربي قوة اقتصادية وسياسية وثقافية تساعد إلى النفاذ والتأثير الإيجابي في العمق الإسلامي الإفريقي المجاور وهو العمق الاستراتيجي الذي يُعتبر الاهتمام به حاليا ضعيفا.

وتشير النتائج الى أن هناك تكتلات إقليمية من خارج الدول الاسلامية مازالت تستأثر بالقسط الأوفر من التجارة الخارجية مع دول الاتحاد المغاربي، كالصين ودول الاتحاد الأوربي في الوقت الذي يمكن تحويل جزء كبير من هذه التجارة الخارجية نحو بعض الدول الاسلامية مثل تركيا، وإيران، وماليزيا، وإندونيسيا، ومصر.

وأخيراً فان الاستمرار في الاعتقاد بأن الدول منفردة قادرة على تحقيق مصالحها الاقتصادي دون الحاجة الى الدول الاخري بات من الأمور غير السليمة وغير الفاعلة في بيئة الأعمال اليوم، كما أن استمرار قيام الدول المغربية والخليجية في التعامل مع التكتلات الأوروبية وغيرها بصورة منفردة يرسخ واقع اضعاف قدرتها التفاوضية لذلك فان التكامل الاقتصادي بين الدول المشرق العربي والمغرب العربي أمر يحتاج الى سرعة التحقيق خاصة وأن هناك العديد من الفرص الاقتصادية المساندة لتحقيق ذلك كما أشارت اليه نتائج هذه الدراسة.

وتعتبر العوامل السياسية من أبرز العوائق في سبيل تنمية وتطوير التجارة البينية بين دول مجلس التعاون وبين دول المغرب العربي حيث أثرت سلباً على الاتفاقيات التجارية بين تلك الدول والتي مازالت غير فاعلة ولم تستطع هذه البلدان تجاوز خلافاتها البينية، خصوصا المتعلقة بالمشاكل الحدودية بين المغرب والجزائر، والموقف من الصحراء المغربيه، الأمر الذي ألقى بظلاله على مجمل التعاون المغاربي ووقَفَ عثرة في سبيل تطوير المشاريع التكاملية بين الدول. كما أن ضعف التنوع ساهم في اضعاف الاقتصاد في دول المغرب العربي والمشرق العربي وضاعف من تبعيتها للخارج الأمر الذي جعلها معرضة للتأثر من الصدمات الخارجية.

وعلى العموم فإن السبب في إضعاف التبادل التجاري المغاربي ليس محصورا في العامل السياسي فقط حيث هناك بعض العوائق البنيوية التي مازالت تقف حجر عثرة أمام تطوير التجارة البينية، وعلى سبيل المثال تتسم اقتصاديات الدول المغاربية بانعدام تنوعها وتعتمد على المواد الأولية بنسبة تفوق (80%) من الصادرات مثال المحروقات في الجزائر وليبيا، وفي المغرب المعادن (الفوسفات) وفي موريتانيا الحديد والذهب.

كما أنها اقتصاديات تبادلية حيث تعتمد في تجارتها على اسواق العالم الخارجي بنسبة كبيرة جدا خاصة وأن التجارة في دول المغرب العربي تمثل اكبر نسبة من الناتج المحلي حيث تمثل نسبة التجارة من الناتج المحلي في موريتانيا حوالي 85%، وأما في المغرب العربي فنلاحظ أنه يقوم باستيراد حوالي (65%) من احتياجاته من المنتجات، بينما يستورد أكثر من(52%) من احتياجاته من الخارج.

كما يُشكل اختلاف الاختيارات التنموية والسياسات الاقتصادية جانبا آخر من هذه العوائق، وخصوصا سياسات الحماية الجمركية والقيود على التجارة الخارجية عند بعض الدول، وتحرير التجارة عند البعض الآخر، كما تسهم عوائق الحدود المغلقة والحواجز الجمركية وغياب البنية التحتية لتسهيل حركة البضائع والأشخاص في إضعاف التجارة البينية بين الدول العربية بصفة عامة وبين دول المشرق العربي والمغرب من ناحية أخري. وأخيراً فان ضعف الصناعة العربية ومحدودية تنوع المنتجات العربية يساهم في اضعاف التجارة البينية بين الدول العربية الأمر الذي يحتاج الى مزيد من الجهد نحو التركيز على زيادة النمو الصناعي والعمل نحو التصنيع الداخلي للمنتجات العربية داخل الأسواق العربية.

التوصيات

على ضوء ما توصلت اليه الدراسة والمعلومات الخاصة بالتجارة البينية بين دول الاتحاد المغاربي من ناحية وبين دول الاتحاد ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من ناحية أخرى يمكن تقديم التوصيات التي يمكن أن تحقق الاتحاد الاقتصادي بين الدول على المدى الطويل.

1. العمل على تبني خطة للوصول الى رؤية شاملة نحو تحقيق الوحدة الاقتصادية بين دول مجلس التعاون ودوّل الاتحاد المغاربي من خلال تنمية التجارة البينية فيما بينها، وفيما بينها وبين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
2. إعادة هيكلة اقتصاد الدول الخليجية ودول الاتحاد المغاربي بما يعمل على تنويع مصادر الدخل والإنتاج وتنمية وتنويع القدرة التنافسية لمنتجاتها المحلية، وبما يمكنها من النفاذ إلى الأسواق الدولية.

3. تنسيق السياسات بخصوص التعامل مع الكيانات والتجمعات الإقليمية الأخرى بما يضمن المصالح المشتركة، ويعزز القوة التفاوضية لبلدان الاتحاد المغاربي ودول مجلس التعاون أمام التكتلات الاقتصادية الاجنبية
4. تسهيل التبادلات من خلال قيام وحدة نقدية، والإسراع بإطلاق "منطقة التبادل الحر"والتخفيف مكن القيود الادارية والبيروقراطية والتخفيف من التعقيدات الجمركية
5. خطة واسعة للاستثمارات تضمن سوق كبيرة، وتوظف الفرص المختلفة والمزايا النسبية لكل اقتصاد بما يخلق تقسيما داخليا للعمل داخل دول الإقليم والوصول الى الصناعات التكاملية وليست التنافسية لتحسين التبادل التجاري بين الدول.
6. توجيه اقتصاديات دول الاتحاد المغربي ودول مجلس التعاون الخليجي إلى مستوى من تنويع مصادر التصنيع والإنتاج من خلال الخبرات التي تملكها دول الاتحاد ودول الخليج (مثال الصناعات التحويلية والنسيج في المغرب وتونس، والصناعات البتروكيماوية والثقيلة في المملكة العربية السعودية وليبيا والجزائر، والصناعات الاستخراجية والاقتصاد الريفي في موريتانيا).
7. تحسين النقل بين الدول العربية حتى تتمكن السلع من التنقل من قطر لآخر بسهولة وتكلفة معقولة حتى تتمكن من المنافسة.

المراجـــع:

- بن براهيم بلقاسم، ***"التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي وصراع الإرادات"***، ورقة عمل في أعمال ندوة "صعوبات وآفاق تفعيل اتحاد المغرب العربي"، كلية الحقوق، وجدة، المغرب، ص: 172.

- **التركستاني، حبيب الله وأخرون، (2015)، تقييم الشراكة الإستراتيجية في المشاريع الاقتصادية بين الحكومة والقطاع الخاص: دراسة تطبيقية على المدن الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الادارية. القاهرة.**

- **محمد خيري الشيخ (2014)، *تحليل كفاءة التكامل الاقتصادي والاستثماري والتجاري في دول مجلس التعاون الخليجي* ، مجلة التعاون**، العدد (٧٨)، السنة (٢٣)، ص.ص. ٣٠-٣١.

-**عبدالعزيز العويشق، (2008)، *السوق الخليجية المشتركة من الحلم الى الواقع*، مجلة التعاون**، العدد (66)، ص. ص.18-20.

-**عبدالرزاق فارس الفارس، (2004)، *مستقبل التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون في ظل التحديات المعاصرة*، مجلة التعاون**، العدد (60)، ص.ص. 70-72.

- **نورة اليوسف، (2006)، *مسيرة العمل الاقتصادي المشترك لدول مجلس التعاون*، مجلة التعاون**، العدد (63)، ديسمبر، ص.ص.(80-83).

- **مجلس التعاون لدول الخليج العربية (2008)، *السوق الخليجية المشتركة من الحلم الى الواقع*،** الرياض: الامانه العامة، ادارة البحوث والدراسات.

- **مجلس التعاون لدول الخليج العربية (2009)، ، *العمل الاقتصادي العربي. العمل الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج الغربية أنموذجا***، الامانه العامة، ادارة البحوث والدراسات ، الرياض.

- **منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، (2006)**، العدد .1279

- **زكي، إيمان عبدالمحسن (2009)، *"نظرة مستقبلية للشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص: ما بعد الأزمة المالية"*،** ورقة مقدمة إلى *المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية: نحو أداء متميز للقطاع الحكومي، 1-4 نوفمبر، الرياض.*

- **الهيئة العامة للاستثمار** (2015)، ***"تفعيل دور القطاع الخاص في مسيرة العمل الاقتصادي المشترك وإزالة المعوقات بين دول مجلس التعاون الخليجي"***، *مجلة الملتقى*، آفاق الاستثمار، ص.ص. (81-86).

- **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، 2012. صندوق النقد العربي.

- **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، 2006. صندوق النقد العربي.

- الوثائق التأسيسية للاتحاد المغرب العربي والاتفاقات التعاونية، منشورة على موقعه الإلكتروني على الرابط التالي: http://www.maghrebarabe.org/

المراجع الأجنبية:

Alfen, H.W., (2007), Public Private Partnerships (PPP) in The German Public real Estate Sector, Germany Real Estate Yearbook.

Ghazali, M. (1995), Malaysia's Experience in the Build-Operate and Transfer (B.O.T.) Method of Project Development. United Nations Industrial Development Organization (UNIDO), The B.O.T. Concept and Experiences in Developing Countries.

Hull, David (2008), Public Private Partnerships (PPP), summary paper, A report commissioned by European Federation of Public Service Unions (EPSU).

Mathewm P. M., (2009), "Public private partnership: A Reformist Agenda in The India Health Sector", International Conference on Administrative Development: Towards Excellence in Public Sector Performance, Riyadh, Nov. 1-4.

Nijkamp, P. , Van der Burch, M. and Vidigni, G. (2002), A comparative institutional evaluation of public private partnerships in Duch urban land-use and revitalization projects, Urban Studies, Vol.39, No.10, pp. 1865-80.

Sullivan, O . & Copper, D. (1996), Combining Project and Bond Debt.s Infrastructure Projects: Some Issues., Journal of Banking and Finance Law and Practice.

Pfisterer, S. and Van Dijk (2009), Challenges of Collaborative Governance, Lessons learned of an international cross-sector partnership to stimulate suitable development, International conference on Administrative Development: Towards Excellence in Public Sector Performance, Riyadh, Nov. 1-4.